

Distr.: General
1 August 2017

Original: Arabic/Chinese/
English/French/Russian/
Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة



الأمم

المتحدة للمساواة بين

الجنسين

وتمكين المرأة

الدورة العادية الثانية لعام 2017
29 و30 من آب/أغسطس 2017
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل

الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: مشروع تمويل الخطة
الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بين عامي 2018-
2021

الملخص

وعملا بالمقررات 6/2014 و5/2015 و4/2016 للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، يقدم هذا التقرير كجزء من الحوار المنظم بشأن التمويل دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة، 2018-2021. ويستكشف التقرير كيف تمكنت المؤسسة من حشد وتخصيص الموارد لأولوياتها الاستراتيجية على الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2014-2017. واستناداً إلى الأداء السابق وتحليل المخاطر والفرص من خلال قطاع الدخل، يتم تحديد المسار المتوقع للإيرادات، كذلك الإجراءات المطلوبة للإدارة والدول الأعضاء لتسليم الميزانية المؤسسية الكاملة للفترة 2019 - 2018.

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي: (أ) معرفة أن وجود كتلة حرجة من الموارد العادية أمر حتمي من أجل التسليم الكامل والفعال لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021؛ (ب) معرفة أن الموارد العادية تسمح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقدرة المؤسسية على التخطيط للمستقبل والاستجابة والاستراتيجية؛ وتعزيز الرقابة والمساءلة والإدارة التكيفية؛ تعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها؛ والاستفادة من الموارد الأخرى لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج)حث الدول الأعضاء القادرة على تقديم تبرعات إلى الموارد العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2018، في أقرب وقت ممكن، وتدفع في بداية السنة، بما في ذلك عن طريق التبرعات المعلنة لعدة سنوات؛ (د) الترحيب باقتراح الأمين العام، كجزء من الميزانية البرنامجية

المقترحة لفترة السنتين 2018-2019، بزيادة متواضعة في الاعتمادات المخصصة للباب 17 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتمكين الهيئة من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في والعمليات الحكومية الدولية المعيارية، وتنسيق الأمم المتحدة؛ (هـ) تشجيع الدول الأعضاء على دعم تمويل آليات التمويل الجماعي؛ (و) حث الدول الأعضاء على توفير موارد أخرى في توقيتها المناسب وذات مرونة وجودة عالية تتواءم تماما مع الأولويات الاستراتيجية للهيئة؛ (ز) الحث على التناغم بين طرائق التمويل وزيادة الأموال المجمعة من أجل تخفيض عدد الاتفاقات المحددة للجهات المانحة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وفقدان الكفاءة؛ و(ح) تشجيع تقديم تقارير مبسطة ومنسقة متعددة المانحين.

I. خلفية

1. وتعتبر المساواة بين الجنسين عنصرا محوريا في التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (يشار إليها من الآن فصاعداً بـ "خطة عام 2030"). إن التعبئة الفعالة للدول الأعضاء في دعم الهيئة، التي يسترشد بها المجلس التنفيذي، فضلا عن التنوع الاستباقي للدخل، ليست ضرورية فقط للنجاح في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بل لها آثار واسعة النطاق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وقد أعاد منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2017 تأكيده على "أن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عدم إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين كبيرة" (EFFDF/2017/L.1). ولذلك من الضروري أن تكفل الدول الأعضاء أن تعزز مشاركتها الجماعية ومنظومة الأمم المتحدة الموارد من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوجه عام ولهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه خاص.

الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل

2. وعلى النحو الذي كلفت به مقررات المجلس التنفيذي للهيئة 6/2014 و5/2015 و4/2016 وقرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالحوار الذي بدأ في عام 2014 مع الدول الأعضاء بشأن إمكانية التنبؤ بالموارد المتاحة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 ومرونتها ومواءمتها.

3. ويهدف الحوار المنظم بشأن التمويل (SDF) إلى تحقيق الكتلة الحرجة من الموارد العالية الجودة اللازمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وهو يتيح فرصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتشاور مع شركائها المساهمين، لتحديد أكثر الطرق فعالية لتمويل الهيئة. ويستند تقرير الحوار المنظم بشأن التمويل لعام 2017 إلى استنتاجات وتوصيات تقرير لحوار المنظم بشأن التمويل لعام 2016 (انظر القسم الثاني).

4. ويتسم الحوار المنظم بأهمية خاصة بالنظر إلى الولاية الثلاثية الفريدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تتطلب تمويلا كافيا لكل جزء من مكوناته.

وتستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مهامها الثلاث المتمثلة في تقديم الدعم المعياري وتنسيق منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية بطريقة متكاملة لتحقيق النتائج التحويلية. ويجب دعم هذه الوظائف الثلاث من خلال: (1) إدارة المعرفة والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء؛ (2) وجود مركز معرفة قوي، والدعوة، والشراكات الاستراتيجية مع المجتمع المدني - بما في ذلك الشباب والمجموعات النسائية - والقطاع الخاص؛ و(3) إدارة الموارد التشغيلية والبشرية والمساءلة.

تنمية الموارد

5. وتعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل لدعم التنفيذ الكامل لولايتها: (1) الاشتراكات المقررة والمعروفة أيضا باسم "الموارد المقدرية"؛ (2) الموارد العادية التي تعرف أيضا باسم "الموارد الأساسية" أو التبرعات غير المخصصة؛ (3) مورد آخر يعرف أيضا باسم "الموارد غير الأساسية" أو مساهمات طوعية محددة.

6. وفي الفترة بين عامي 2012 و2016، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموا في الإيرادات بلغ نحو 9.5 في المائة إجمالي سنويا. وبين عامي 2012-2014، شهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموا مطردا ومرتفعا نسبيا، في عام 2015 وانخفضت الإيرادات، ثم استأنفت النمو في عام 2016، وإن كان دون التوقعات. وقد استفادت المنظمة من هذا النمو لتحقيق الزخم قدامًا وذلك لـ: (1) الوفاء بالدعم المعياري ووظائف تنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ (2) مضاعفة أنشطتها التشغيلية تقريبا منذ عام 2011؛ (3) تحسين الإدارة القائمة على النتائج؛ و(4) تلقي نتائج مراجعة واضحة كل عام.

7. ونتيجة لذلك، تجاوزت الزيادات الإجمالية في المساهمات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام 2012 وكالات الأمم المتحدة الشقيقة¹، وإن كان ذلك على نطاق ضيق. وفي عام 2015، أثر تآكل العملة والضغط المفروضة على المساعدة الإنمائية الرسمية (نظرا إلى أن الدول الأعضاء تواجه ضغوطا من توجيه المساعدة الإنمائية إلى تكاليف استضافة اللاجئين) على مسار هيئة الأمم المتحدة لتعبئة الموارد. غير أن الهيئة لا تزال تتمتع بنمو المساهمات الطوعية من قاعدة مانحين كبيرة، حيث تضم 193 مانحا في عام 2016، بما في ذلك الدول الأعضاء (انظر المرفق ألف)، ووكالات الأمم المتحدة، واللجان الوطنية، والجهات المانحة الأخرى، مع تسارع وتيرة نمو المساهمات المقدمة من الجهات المانحة غير التقليدية.

8. وتوسيع نطاق الموارد بشكل أسرع وأسرع، تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجها إزاء تعبئة الموارد وبدأت المنظمة عملية استعراض الاتجاهات والدروس المستفادة بشأن تنمية الموارد بوجه عام، وتحليل المخاطر والفرص المتاحة لمختلف قطاعات الإيرادات الحالية والمستقبلية، وشرعت في إجراء تعديلات على أولوياتها ونهجها ونظمها. ويلخص هذا التقرير هذه الجهود التي وضعت توقعات النمو للفترة 2018-2019 وتقديرات النمو الأولية للفترة 2020-2021.

¹ اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بين عامي 2018-2021

9. وفي السنوات الست الماضية، اعتمد المجتمع الدولي التزامات تاريخية بشأن المساواة بين الجنسين واتفاقات تعزز قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين، مع إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدراجها في العمليات والنتائج المعيارية. وعلى وجه الخصوص، دعت الدول الأعضاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى القيام بدور مركزي في التنفيذ الكامل والفعال والمعدل لمنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. ويتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدعم تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والخطة الحضرية الجديدة، والاتفاق العالمي بشأن الهجرة، والاتفاق العالمي للاجئين، واتفاق الشباب في العمل الإنساني، وبرنامج المرأة والسلام والأمن. ودعماً للتوافق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبعد النجاح الكبير في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة²، ستعزز المساءلة على المستوى القطري من خلال سجل الأداء الجنساني المحكم على نطاق المنظومة بشأن خطة الأمم المتحدة لمنظومة الأمم المتحدة لبلدان الأمم المتحدة، التي سيتم طرحها في 2018. وهذا يستدعي الالتزام بأعلى الموارد والاستثمار في هيئة الأمم المتحدة للمرأة طوال الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

10. تشدد الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 على تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأداء الموحد، بالشكل الذي شجع عليه مقرر المجلس التنفيذي 1/2017. وقد صممت الخطط الاستراتيجية³ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستجابة لخطة عام 2030، من أجل تحسين إنجاز النتائج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتوقع الخطة البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون المتزايد مع الشركاء في الأمم المتحدة، حيث تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرتها على عقد برامج مشتركة بين الجنسين.

11. وتتفق الخطة الاستراتيجية 2018-2021 ومشروع الميزانية المؤسسية 2018-2019 مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والذي يعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به إدارة الموارد البشرية عالية الجودة لضمان السلامة الاستراتيجية والفعالية والكفاءة. ويسلم أيضاً بالحاجة إلى تعبئة مصادر تمويل متعددة، وتعميق الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، واستكشاف نهج تمويل مبتكرة لتحفيز موارد إضافية. وهو يدعم تعبئة الموارد المشتركة، ويبرز الحاجة إلى نهج تمويل

² ومن خلال تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، تضاعف امتثال منظومة الأمم المتحدة لمتطلبات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالمساواة بين الجنسين من 34 في المائة في عام 2012 إلى 69 في المائة في عام 2016. وفي نفس الإطار الزمني، زاد الامتثال لتتبع الموارد المالية من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من 22 في المائة في عام 2012 إلى 50 في المائة في عام 2016.

³ وستشمل الخطط الاستراتيجية ذات الصلة مؤشرات النتائج المشتركة، بالاستناد إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لتتبع الإجراءات المنسقة مع الحفاظ على المساءلة الفردية من خلال النواتج ومؤشرات النواتج الخاصة بكل وكالة. وتلتزم الكيانات الأربعة بصلات أقوى بين النتائج والموارد في أطر النتائج والموارد المتكاملة وتعزيز الإدارة المنسقة القائمة على النتائج ومواصلة تنسيقها، بما في ذلك الإبلاغ.

متكاملة على الصعيد القطري. والخطة الاستراتيجية هي أداة تدعم المواءمة بين الموارد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأولوياتها وأهدافها.

12. وتماشيا مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، تعطي هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لمصادر التمويل المرنة، والمحدد وقتها والمقابلة للتوقع بما يتفق تماما مع خطتها الاستراتيجية. وتمثل RR المصادر الأعلى جودة. وتمكن مصادر التمويل المرنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أن تصبح استراتيجية ومتسقة وتعاونية ومستجيبة في تخصيص الموارد. وهي ذات أهمية حاسمة للاستفادة من الأموال المخصصة على مستوى المشروع والأنواع الأخرى من الأموال المقيدة، وضمان عدم فرض موارد أخرى أكثر تقبيدا في طبيعتها على زيادة تكاليف المعاملات على الكيان (وبشكل غير مباشر على الدول الأعضاء وشركاء التمويل الآخرين).

II. متابعة الحوار الهيكلي لعام 2016 بشأن التمويل

13. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في برنامجها لعام 2016 (UNW/2016/8) عرضا عاما لمصادر تمويل الهيئة، وتحليل الثغرات القائمة في التمويل، كما ناقشت استراتيجيات وضع البرامج وإدارتها وتمويلها اللازمة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية بالكامل للفترة 2014 - عام 2017. ومن الجدير بالذكر أن تقرير عام 2016 حدد ما يلي:

- ويمثل التمويل المتنامي التحدي الرئيسي الذي يواجه هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

- وهناك اتجاهان ناشئان في مجال تنمية الحافظة ينبغي رصدتهما والتحكم بهما عن كثب: النمو السريع لحافظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إشراك المرأة في السلام والأمن والعمل الإنساني، وانخفاض الإنفاق في مجال القيادة والمشاركة النسائية.

14. واستجابة للنتائج الرئيسية الحوار المنظم بشأن التمويل (SDF) لعام 2016، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خمس استراتيجيات تعزز من بعضها البعض لتطوير وإدارة البرامج:

- تعزيز تنفيذ البرامج لضمان تسليم جميع الأموال المستلمة وإطلاق شرائح التمويل المتبقية؛

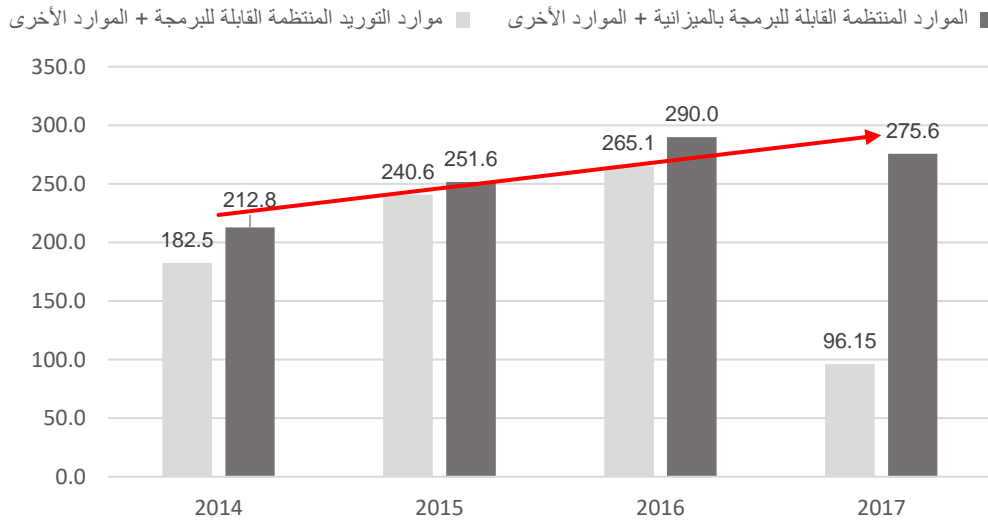
- تسريع جهود تطوير البرامج؛ من خلال تنفيذ مبادرات البرنامج الرئيسية بوصفها طريقة جديدة للبرمجة، والتي تعزز الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل التحول تدريجيا في جهود تطوير البرامج نحو مبادرات تحويل أصحاب المصلحة المتعددين، مع مواءمة العمليات والتنسيق؛

- تعزيز تركيز خطوط الأنابيب؛
- ضمان نمو حافظة متوازنة؛ و
- تنظيم اجتماعات الطاولة المستديرة للمانحين.

تعزيز تنفيذ البرامج

15. ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في قدرتها على زيادة معدل إنجاز البرامج بسرعة منذ إنشائها (انظر الشكل I). ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ برامجها زاد بنسبة 45 في المائة من عام 2014 إلى عام 2016. ويعكس هذا النمو قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعززة على توفير الموارد المضمونة من الشركاء المانحين⁴ في الوقت المحدد، وعلى النطاق والميزانية (انظر الشكل الأول).

الشكل 1: معدل التوريد المعزز من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة (باحساب الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة والموارد الأخرى)



16. وتقدر الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2019 مبلغ 372.1 مليون دولار سنويا للنتائج الإنمائية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإذا ما استمرت قدرة الهيئة على التنفيذ على هذا المسار الطموح الواقعي، فإنها ستكون في وضع يمكنها من تحقيق مستويات التمويل المتصورة في مشروع الميزانية المؤسسية.

⁴ وبالمقارنة مع نفس الوقت في عام 2016، ارتفع معدل إنجاز هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنسبة 6 في المائة في عام 2017، أي بنسبة 24 في المائة مقارنة بنسبة 18 في المائة في العام السابق.

تسريع جهود تطوير البرامج

17. واستنادا إلى تحليل لمشروع خطط العمل السنوية لعام 2017 الذي أعد في حزيران/يونيو 2016، خلص تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحوار المنظم بشأن التمويل لعام 2016 إلى أن الهيئة يمكن أن تواجه فجوة⁵ كبيرة في تمويل الموارد بأخرى قدرها 285 مليون دولار في عام 2017 مقابل 96 مليون دولار في عام 2015 و143 مليون دولار في عام 2015 عام 2016. ولمعالجة هذا الخطر الكبير، اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعملية استباقية لإعادة ترتيب الأولويات. وقد أدى الاستخدام التحفيزي للموارد المنتظمة القابلة للبرمجة إلى تقليص فجوة تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو تمويلها من مبلغ متوقع قدره 285 مليون دولار إلى مبلغ فعلي قدره 111 مليون دولار في عام 2017، وذلك تماشيا مع مستويات فجوة الموارد الأخرى التمويلية لعامي 2014 و2015 (انظر الجدول الأول).

18. ولتحقيق ذلك، طلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المكاتب الإقليمية والقطرية أن تعطي الأولوية لبرامج عملها السنوية لعام 2017 في تشرين الأول/أكتوبر 2016، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 11 في المائة في الفجوة التمويلية للموارد.

19. وتستخدم الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة بشكل متزايد لتحليل التدخلات الإنمائية وتحديد أولوياتها مع الأطراف المعنية؛ وبناء شراكات من أجل التغيير؛ وصياغة مبادرات برمجة تتماشى مع الخطة الاستراتيجية والأهداف الوطنية؛ وأنشطة برنامج حصة التكاليف. وقد مكنت هذه الاستثمارات الأولية هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق نسبة إجمالية تتراوح بين 1 و3.3⁶. وهذه نسبة عالية من الرفع بالنسبة للكيان الجديد نسبيا، الذي يركز عمله تركيزا كبيرا على تغيير السياسات بدلا من تقديم الخدمات.

الجدول الأول - لمحة عامة عن الاحتياجات التمويلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفجوة التمويل

2017 Actual YTD	2017 مؤقتة	2016	2015	2014	المتطلبات العالمية (المقر الرئيسي والميدان) بملايين الدولارات الأمريكية
417.91	463.75	448.75	351.25	315.00	(أ) إجمالي متطلبات تمويل البرنامج (سواء من مصادر منتظمة قابلة للبرمجة أو من مصادر أخرى)

⁵ و "فجوة التمويل" السنوية هي مقدار الأموال اللازمة التي لا تغطيها بالفعل التبرعات المعلنة أو المنح الموقعة في بداية السنة. و تحسب نسبة الاستدانة باعتبارها مخصصات موارد منتظمة قابلة للبرمجة إلى الموارد الأخرى. وفي عام 2016، استنفدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مبلغ قدره 64 مليون دولار في الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة من أجل تعبئة 178 مليون دولار.

280.68	-	269.22	239.20	201.80	(أ) إجمالي تمويل البرنامج المتاح (سواء من مصادر منتظمة قابلة للبرمجة أو من مصادر أخرى)
137.23	-	179.53	112.10	113.20	(ج) مجموع فجوة التمويل (من مصادر منتظمة قابلة للبرمجة والمصادر الأخرى) = (أ) - (ب)
111.84	285.00	143.98	96.00	105.00	(د) الفجوة الإجمالية التمويلية من المصادر الأخرى
25.39		35.55	16.10	8.20	(د) الفجوة الإجمالية التمويلية من المصادر المنتظمة

20. وأدت الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لزيادة تركيز برنامج عملها لعام 2017 إلى انخفاض مستمر في عدد النواتج والنتائج البرنامجية الإجمالية، مما يعكس تحسنا في تركيز البرامج (انظر الجدول الثاني).

الجدول الثاني. النتائج والمخرجات على مستوى البرنامج

نتائج ونواتج برنامج الأمم المتحدة للمرأة	2014	2015	2016	2017 مؤقت	2017 الفعلي
عدد النتائج لمستوى البرنامج	985	797	761	571	534
# مخرجات مستوى البرنامج	2,872	2,376	2,208	1,930	1,845

تعزيز جهود إعداد الخطط

21. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير نظمها التشغيلية، وعلى الأخص نظام إدارة النتائج ونظام إدارة إعداد الخطط خلال الأشهر الـ 12 الماضية. أطلقت مبادرة "ليدز" في عام 2016 لتلبية حاجة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى نظام إدارة الخطط متعدد السنوات لدعم تحول برامجها من عدد كبير من المشاريع الصغيرة المدة إلى عدد صغير من المبادرات التحويلية الأكبر حجما عديدة الأطراف المعنية ومتعددة السنوات. وتتبع "ليدز" مقترحات المشاريع من مفهوم (أي مرحلة الصياغة) إلى التمويل (أي تأمين عقد تمويل موقع) لتمكين موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحديد حجم الجهود التي يبذلونها في مجال إعداد الخطط وفقا للخطة الاستراتيجية.

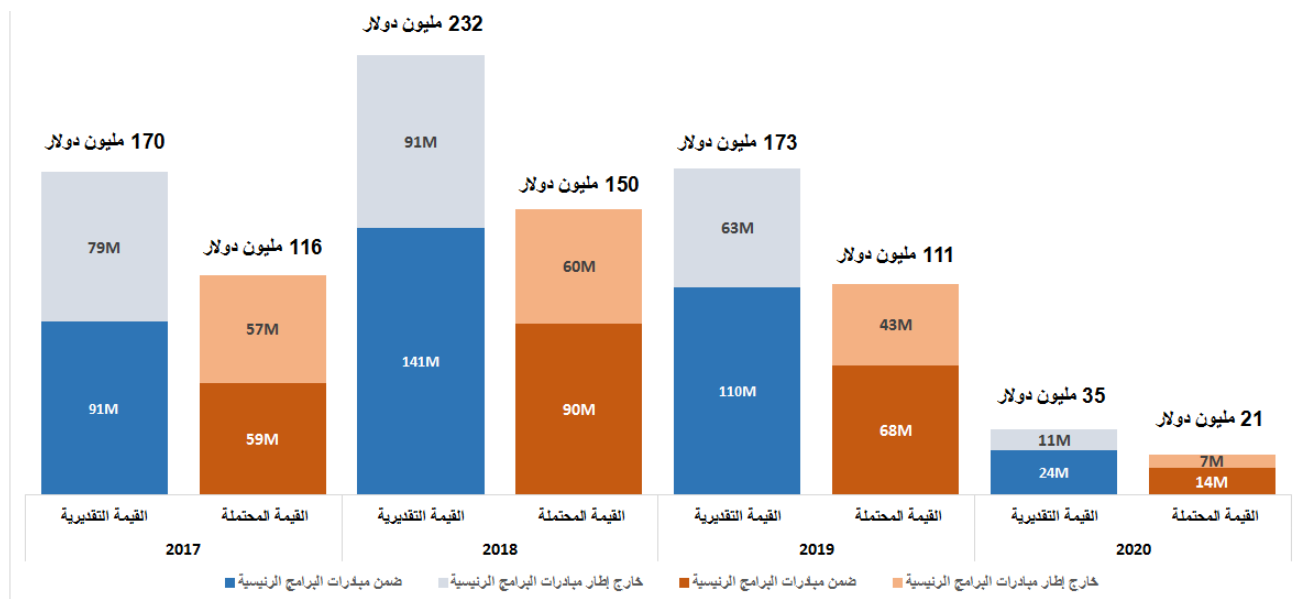
22. وأجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريباً للموظفين على ترتيب إعداد الخطط المتعدد السنوات، وصياغة البرامج وتنفيذها لتيسير بدء تنفيذ النظام

الجديد ليدز في عام 2016. وبالنظر إلى أن هذه هي السنة الأولى التي تستخدم فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات ليدز، فقد وضعت الهيئة خوارزمية لخصم الإيرادات المتوقعة من إعداد الخطط بطريقة متنسقة في جميع أنحاء المنظمة. وتحصل كل مبادرة من مبادرات "الريادة" على احتمال محدد للنجاح لتوفير إجمالي مرجح (أو قيمة محتملة) للإيرادات المتوقعة لكل مجال من مجالات النتائج. وستستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة متزايدة بيانات برنامج "ليدز" من أجل عرض الطلب المستقبلي والتمويل المتاح في كل نطاق من نطاقات العوائد وتقييم الثغرات المحتملة. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستثمار في تنمية قدرات الموظفين من أجل إدارة المشاريع المتعددة السنوات وإدارتها، وستقوم بتنقيح خوارزمية الخصم الخاصة بها لتعزيز دقة احتياجاتها من الاحتياجات والثغرات المؤسسية.

23. ويحدد مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2019 هدفا قدره 880 مليون دولار لفترة السنتين، يتألف من 400 مليون دولار في لوائح الراديو و480 مليون دولار من الموارد الأخرى. واستنادا إلى البيانات المتاحة في برنامج "ليدز" اعتبارا من حزيران/يونيه 2017، يوجد لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة تقدر قيمتها بحوالي 405 ملايين دولار (أو احتمال وجود قيمة مرجحة قدرها 261 مليون دولار) لفترة السنتين 2018-2019 (انظر الشكل الثاني الذي يمثل التقديرات مقابل القيم المحتملة). وجنبا إلى جنب مع المبالغ المستحقة القبض المتوقعة لعامي 2018 و2019 (أي شرائح المدفوعات التي تم إصدارها في عام 2018، ولكنها مضمونة في سنوات سابقة)، ينبغي أن يكون خط الأنابيب الحالي كافيا من حيث المبدأ لتلبية أهداف تعبئة الموارد التي وضعتها الهيئة على النحو المبين في مشروع الفترة 2018-2019 IB. بيد أنه نظرا لاحتمال عدم تحقيق نسبة كبيرة من هذا الخط، تقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن خط الأنابيب سيحتاج إلى النمو بنسبة الثلث على الأقل خلال الأشهر الـ 12 المقبلة لتمكين الهيئة من الوفاء بمشروع أهدافها للفترة 2018-2019⁷. ومن شأن معدل نمو خط الأنابيب الذي شهد خلال الـ 12 شهرا الماضية أن يشير إلى أن هذا الهدف قابل للتحقيق.

⁷ وتقلص الخوارزمية حاليا خط الأنابيب بنحو الثلث. وهذا تقدير أولي للغاية نظرا لصعوبة قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمعايرتها في غياب البيانات التاريخية.

الشكل الثاني: التمويل المتوفر أو تمويل خطوط الأنايب (ليدز، بحسب السنة)



أثر مبادرات البرامج الرئيسية على جهود تطوير خطوط الأنايب

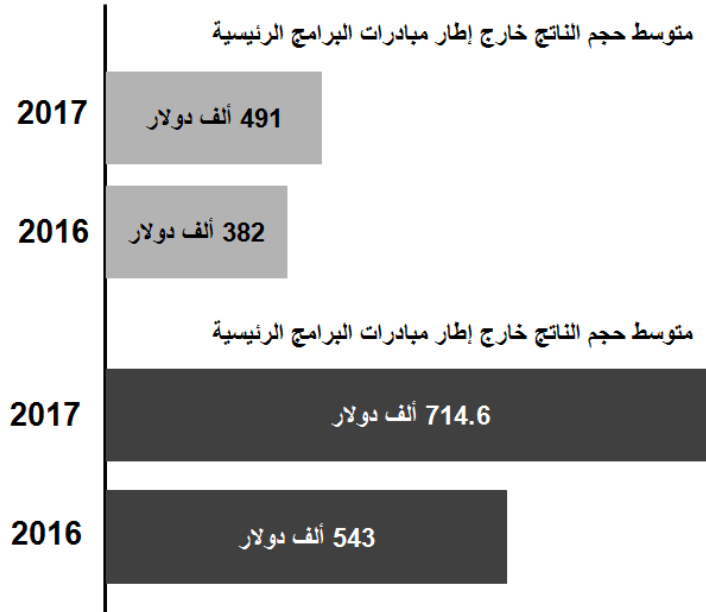
24. وتماشيا مع التحليل التجميعي للتقييمات التي تديرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2014 (UNW/2015/CRP.12)، وكما أشارت إلى ذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، بما في ذلك مؤشراتها المالية (UNW/2016/CRP.2)، التزمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام مؤشراتها المالية الرسمية لزيادة البرمجة المشتركة، وتركيز النتائج، ودفع جهود تعبئة الموارد. وتشدد نظريات التغيير على مؤشرات الحوافز المالية الرسمية من أجل التعرف بصورة منهجية على الحواجز الهيكلية الرئيسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومعالجتها، وتيسير بناء الائتلافات حول رؤية مشتركة للتغيير، ورصد النتائج التي تحققت وتقييمها والإبلاغ عنها على نحو أفضل. وبحلول عام 2017، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوحيد الجزء الأكبر من برامجها في 12 من مبادرات البرامج الرئيسية، التي يتم تقديمها بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية.

25. وأسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريجيا في تعميم هذه الاستثمارات في جهود تطوير خطوط الأنايب. وبعد إطلاقها في يناير/كانون الثاني 2016، قامت 38 في المائة من المكاتب الميدانية بمواءمة خطط العمل السنوية الخاصة بها على الفور مع مبادرات البرامج الرئيسية (UNW/2017/2). وتبين الأرقام الإرشادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الآن نحو 60 في المائة من الحافظة الحالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2019 (انظر الشكل الثاني أعلاه).⁸

26. وخلص تقرير صندوق التنمية المستدامة لعام 2016 إلى أن قيام المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باستقبال المكاتب المالية التابعة للأمم المتحدة على وجه السرعة يؤدي إلى زيادة متوسط المبلغ المدرج في الميزانية في إطار عائدات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام 2016، كان متوسط حجم نتائج مبادرات البرامج الرئيسية في الحوافز المالية أكبر من 40 في المائة من متوسط حجم النتائج غير المتعلقة بالبرامج الرئيسية. وفي عام 2017، تأكد هذا الاتجاه لأن متوسط حجم نتائج مبادرات البرامج الرئيسية في الحوافز المالية لا يزال يفوق النتائج غير المتعلقة بالمبادرات الرئيسية (741 600 دولار مقابل 491 000 دولار). وفي المتوسط، تكون نتائج المبادرات الرئيسية في الحوافز المالية أكبر بنسبة 51 في المائة من النتائج غير المتعلقة بالمبادرات الرئيسية. ويبين هذا الاتجاه الإيجابي فعالية مؤشرات مبادرات البرامج الرئيسية كأداة للبرمجة لتركيز وتعميق برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخفض تكاليف المعاملات (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث: 2017 متوسط حجم نتائج هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مؤشر مبادرات البرامج الرئيسية مقارنة بالمبادرات غير التابعة للبرامج الرئيسية)



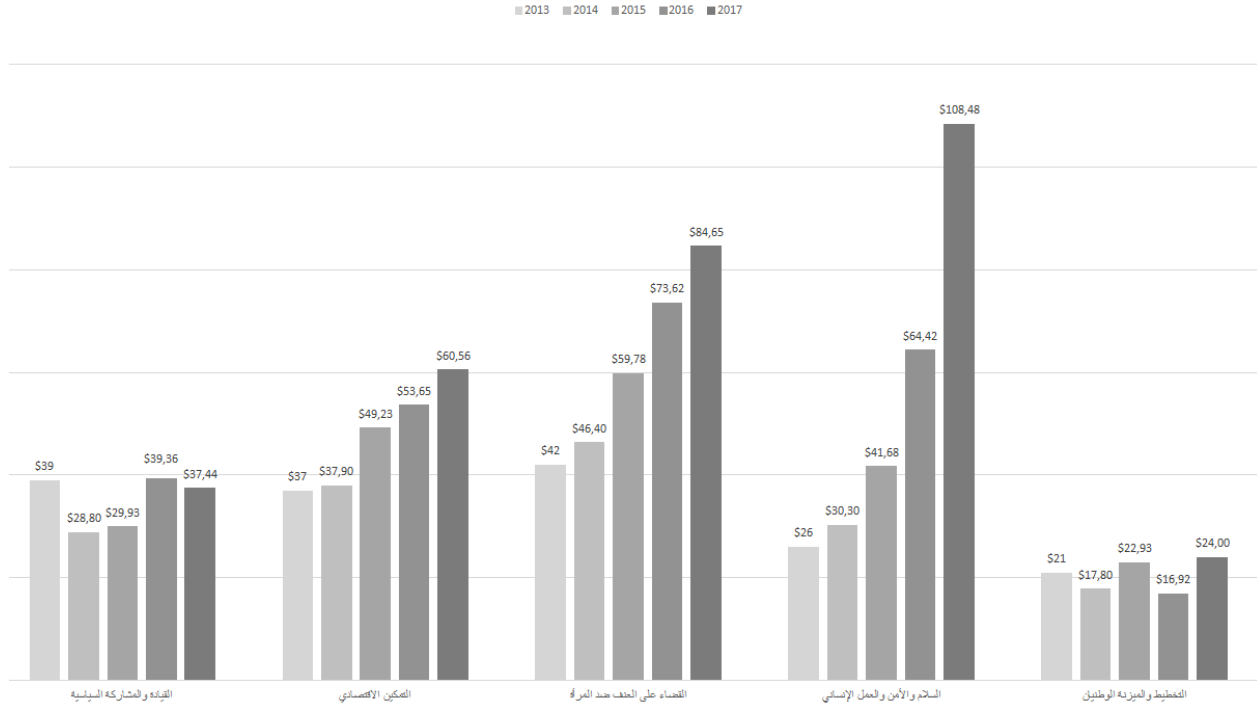
نمو الحافظة المتوازن

27. وأوصى تقرير صندوق التنمية المستدامة لعام 2016 بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة برصد الاتجاهين الناشئين عن كُتب ومعالجتهما: تسطيح

⁸ وتمثل الأرقام بيانات في نظام ليندز التابع للهيئة اعتباراً من 28 حزيران/يونيو 2017.

الطلب في مجال قيادة المرأة ومشاركتها، والميزانية المراجعة للمنظور الجنساني، والنمو السريع لحافطة الهيئة في مجالات المرأة، والسلام، والأمن، والعمل الإنساني. وفي الفترة من 2016 - 2017، انخفض الطلب على السندات الأولى بنسبة 4 في المائة، في حين زاد الطلب على هذه الأخيرة بنسبة 41 في المائة (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع: نمو حافظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (حسب مجال النتائج)⁹



28. وكما ذكر في نظرية التغيير الكامنة وراء الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، تعتقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن مجال النتائج بشأن "قيادة المرأة والمشاركة في نظم الحكم والمشاركة فيها على قدم المساواة" أمر بالغ الأهمية لتحقيق ولايتها¹⁰. العمل في هذا المجال - المشاركة السياسية للمرأة في تعزيز التشريعات المراعية للمنظور الجنساني؛ وجمع البيانات وتحليلها للتشريعات القائمة على الأدلة؛ والقضاء على المساواة بين الجنسين والعدالة لتنفيذ وتنفيذ التشريعات - عاملاً رئيسياً في تمكين جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع المجالات المواضيعية الأخرى. وبالتالي، فإن الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 بأكملها ستتأثر سلباً إذا لم يتم التصدي لهذا الاتجاه المتسطح.

29. وبالمثل، وعلى الرغم من سرور هيئة الأمم المتحدة للمرأة لملاحظة ارتفاع مستويات الطلب على عملها المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل

⁹ وفي هذا الرقم، تستند بيانات 2017 إلى خطط العمل السنوية لعام 2017، في حين تستند السنوات السابقة إلى النفقات الفعلية. ¹⁰ ومن أجل خطتها الاستراتيجية الجديدة، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجالين للتأثير من الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017 في مجال واحد: القيادة والمشاركة السياسية والتخطيط الوطني والميزنة. وهاتان المجموعتان مصنفتان الآن تحت النتيجة 2: تقود المرأة، وتشارك وتستفيد على قدم المساواة من نظم الحكم للخطة الاستراتيجية، 2018 - 2021. ولذلك، فإن التوصيات المتعلقة بمجال العمل المواضيعي تعكس تحليلاً موحداً للاتجاهات لمجالي التأثير.

الإنساني، فإنها تعترف بأنه يجب تطوير قدرات مكاتبها لاستيعاب الحجم المتزايد للبرمجة وكفاءته.

30. وظلت أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالي التمكين الاقتصادي والقضاء على العنف ضد المرأة تظهر نمواً قويا ومطردا، من المتوقع أن يستمر على مدى الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

31. وعلى مدى الاثني عشر شهرا الماضية، أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستثمارات كبيرة للتصدي لهذه الاتجاهات بصورة استباقية وتعزيز النمو المتوازن في حافظة برامجها. وفي جزء منها، أمكن تحقيق هذه الاستثمارات نظراً لتجديد إطار الشراكة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع حكومة السويد. ويوفر إطار الشراكة الاستراتيجية¹¹ 2 الأموال المواضيعية (المخصصة) لدعم العمل في مجالات القيادة السياسية والمشاركة فضلاً عن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وقد استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المرونة التي وفرتها صناديق إطار السياسة الاستراتيجية من أجل تحسين استجابتها لهذين الاتجاهين المعاكسين.

32. وقد استخدمت أموال صندوق الدعم الاستراتيجي 2 لتوفير التمويل الأولي وتوزيع الموظفين في الأجل القصير في المكاتب القطرية للتعبئة بالبرامج المتعلقة بقيادة المرأة ومشاركتها. ونظراً للاحتياجات المتباينة، استخدمت أموال صندوق الدعم الاستراتيجي الثاني لتوفير القدرة على الاستجابة للطوارئ ولتمكين نشر الموظفين على المدى الطويل من أجل تعزيز قدرة المكتب القطري على نحو مستدام في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني. ويلخص الجدول 3 الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة لمعالجة الاتجاهين المعاكسين الناجمين عن المرونة المضمنة في هذا الاتفاق من خلال تخصيص الموارد على أساس مواضيعي.

الجدول الثالث: هيئة الأمم المتحدة للمرأة: استجابات متباينة للاتجاهات في تنمية الحافظة

المراة والسلام والامن والعمل الإنساني	قيادة المراة ومشاركتها	
نعم	نعم	تمويلات (SPF2) بوصفها "التمويل التأسيسي"
نعم (زيادة)	نعم	تمويلات (SPF2) دعمًا لعمليات توزيع الموظفين قصيرة الأمد/القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة
نعم	لا	تمويلات (SPF2) دعمًا لعمليات توزيع الموظفين طويلة الأمد

¹¹ ويغطي إطار الشراكة الاستراتيجية الثاني مع حكومة السويد الفترة من 2017-2020.

33. ونتائج تطوير خطوط الأنابيب الأولية على قيادة المرأة ومشاركتها واعدة مع قيمة محتملة لخط أنابيب قدرها 82 مليون دولار للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 في هذه المرحلة.

34. وترد المعلومات المتعلقة بعملية المائدة المستديرة في القسم الرابع.

III. اتجاهات إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة

35. ويصف القسم السابق الفرص والتحديات المرتبطة بحافظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويركز هذا الفرع على اتجاهات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تعبئة الموارد حتى الآن. وهو يعرض أولاً بيئة إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة قبل مناقشة الاتجاهات في كل من مصادر تمويلها الثلاثة: "1" الاشتراكات المفردة؛ (2) مساهمات هيئة الراديو من الشركاء التقليديين وغير التقليديين؛ و "3" أو المساهمات المقدمة من الشركاء التقليديين وغير التقليديين.

36. وشركاء التمويل التقليديون هم الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (وذلك أساساً من خلال البرامج المشتركة). وينمو تنوع الشركاء غير التقليديين بسرعة.

بيئة إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة

37. وفي حين كان من المتوقع في عام 2010 أن يكون المستوى الأمثل للتمويل لكي تنفذ الهيئة كامل ولايتها المركبة 500 مليون دولار سنوياً، فإن عدداً قليلاً جداً من الدول الأعضاء أجرت التعديلات اللازمة على أولوياتها التمويلية لإعادة ترتيب أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها كياناً جديداً، ومستخدمين في المقابل مستويات المساهمات المستخدمة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوصفها خط الأساس للزيادات التدريجية. ومع ذلك، فإن هذه الزيادات جعلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الكيان الأسرع نمواً في منظومة الأمم المتحدة، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة.

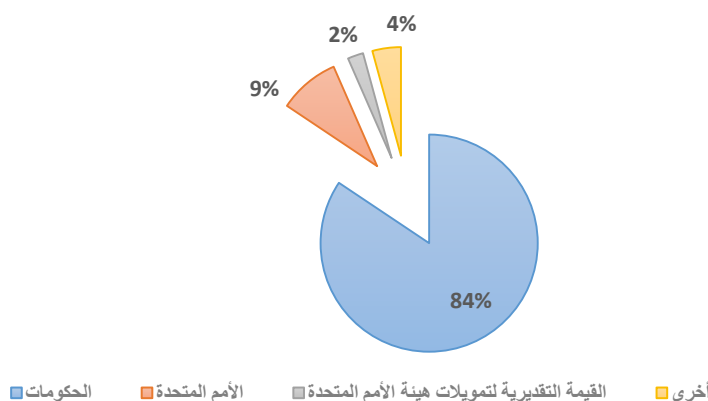
38. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2014-2017، أثرت عوامل هامة على قدرة الهيئة على تحقيق أهداف مساهمتها. وشملت الاتجاهات الإيجابية ما يلي: (1) إظهار الإرادة السياسية للدول الأعضاء لتعزيز جدول أعمال المساواة بين الجنسين، على أساس إدراك أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سوف تسهم إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛ (2) زيادة الاعتراف بالقدرة المثبتة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستفادة من اتساع نطاق منظومة الأمم المتحدة في تحقيق هذه النتائج؛ '3' تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق نتائج برنامجية قابلة للقياس تتماشى مع الأولويات المعيارية العالمية.

39. وتعوضت الاتجاهات الإيجابية جزئياً بالقيود المفروضة على أولويات والتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية للدول الأعضاء، بما في ذلك الضغوط المتصاعدة على المساعدة الإنمائية الرسمية وتقلب أسعار العملات في عام 2015، حيث ارتفع الدولار الأمريكي بنسبة 19 في المائة مقابل عملات الشركاء التجاريين بين حزيران/يونيه 2014 وكانون الأول/ديسمبر 2015.

اتجاهات الإيرادات الإجمالية

40. وقد حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نمواً في الإيرادات بلغ نحو 9.5 في المائة سنوياً، بين عامي 2012 و2016، مع نمو إجمالي نسبته 41 في المائة بين عامي 2012-2016.

الشكل الخامس: نسبة المساهمات من المصادر المنتظمة والمصادر الأخرى لكل مصدر، 2016



41. وتمثل التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء 84 في المائة من إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2016، في حين تمثل المساهمات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والبرامج المشتركة ما لا يقل عن 9 في المائة من موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة كل عام. وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً 27،2 في المائة من مواردها الإجمالية عن طريق الاشتراكات المقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم العمليات الحكومية الدولية المعيارية جزئياً، وعمل تنسيق منظومة الأمم المتحدة. وتضاعفت المساهمات المقدمة من المانحين غير التقليديين (مثل القطاع الخاص والمؤسسات والجهات المانحة الخاصة واللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة) من 2 إلى 4 في المائة خلال الفترة؛ ومن المتوقع أن تستمر وتيرة النمو هذه أو تسارع.

42. وترد في الفقرات التالية تفاصيل الاتجاهات حسب مصدر الأموال.

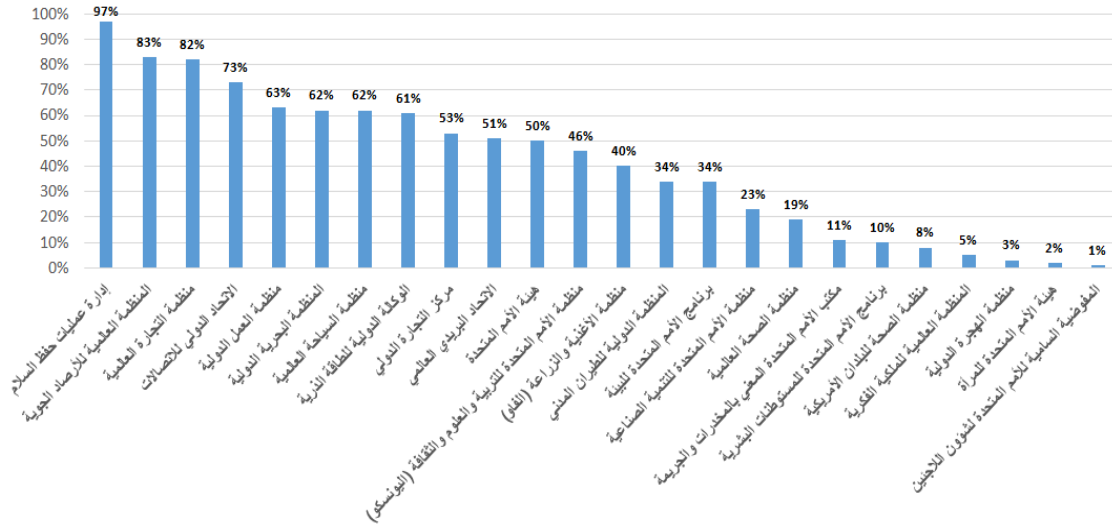
اتجاهات الاشتراكات المقررة

43. وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة نسبة مئوية صغيرة من مواردها الإجمالية، التي تبلغ حالياً 7.6 ملايين دولار في السنة، عن طريق الاشتراكات المقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم المهام المسندة إليها لدعم العمليات الحكومية الدولية المعيارية وأعمال تنسيق منظومة الأمم المتحدة. وفي فترة السنتين 2014-2015 و2016-2017، مثلت هذه الحصة نحو 2 في المائة من الميزانية الإجمالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

44. وكما يوضح الشكلان السابع والسابع، فإن هذا يمثل جزءاً صغيراً من المخصصات العامة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وعلاوة على ذلك، فهي ثاني أدنى نسبة للاشتراكات المقررة في مجموع النفقات فيما بين الوكالات التي تتلقى اشتراكات مقررة من الدول الأعضاء مباشرة عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة.

45. في قرارها رقم A/RES/70/133 لاحظت الجمعية العامة أنه يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً أن تعتمد على التبرعات لتمكينها من الإلمام بولايتها المتمثلة في خدمة عمليات التنسيق المعيارية الحكومية الدولية وعمليات الأمم المتحدة. واستجابة لذلك، اقترح الأمين العام ارتفاعاً ضئيلاً في مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المقررة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018-2019.

الشكل السادس: النسب المقارنة للاشتراكات المقررة في مجموع النفقات



اتجاهات الموارد العادية

46. وتمول المصادر المنتظمة الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعمل كمبلغ أساسي لتعبئة الموارد المالية الأخرى.

47. تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة من الصيغ المحددة في تخصيص الموارد المنتظمة على مختلف وظائف الهيئة:

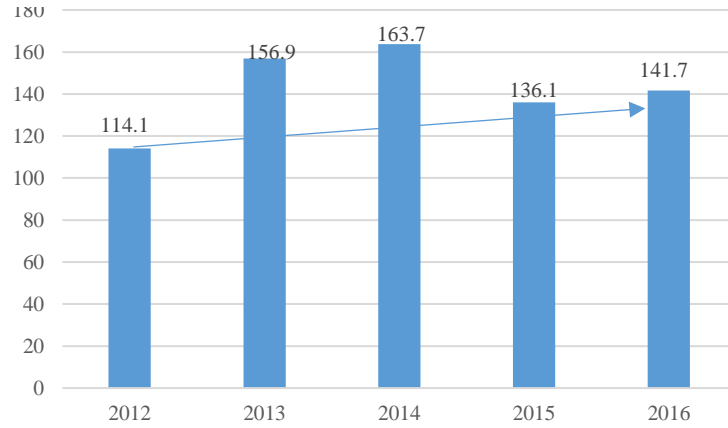
- ويستخدم جزء من الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتمويل ميزانيته المؤسسية. وفي الفترة 2018-2019، يتوقع أن يبلغ مجموع هذه الأموال 203.8 مليون دولار.
- وتوزع الموارد المنتظمة المتبقية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتبارها موارد منتظمة قابلة للبرمجة على النحو التالي: يخصص 80 في المائة منها للميدان كمورد للبرمجة؛ و20 في المائة المتبقية مخصصة للمقرات الرئيسية¹². وكما ذكر في الفرع السابق، استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة للاستفادة من الموارد الأخرى وتوسيع نطاق أعمالها. وتبلغ نسبة استفادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة من 1 إلى 3.3.

48. وتعتبر الموارد المنتظمة حاسمة للمحافظة على السلامة الهيكلية للكيان وتمكينه من العمل بكفاءة وفعالية. وهي تدعم المهام الأساسية المتصلة بتكاليف البرامج، والفعالية الإنمائية، وأنشطة التنسيق والإدارة في الأمم المتحدة، بما في ذلك: القيادة لتحقيق الأولويات التنظيمية؛ وإدارة الموارد التشغيلية والبشرية والمساءلة؛ وإدارة المعرفة، والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء؛ تعبئة الموارد؛ تنسيق منظومة الأمم المتحدة وخدمات الدعم التكميلية للعمليات الحكومية الدولية.

49. وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم من الحكومات والعديد من الجهات المانحة غير التقليدية. وبعد نمو بنسبة 33 في المائة بين عامي 2012 و2014، بلغ مجموع إيرادات الموارد المنتظمة التي وردت في السنوات المالية 2014 و2015 و2016 163.7 مليون دولار و136.1 مليون دولار و141.7 مليون دولار على التوالي (انظر الشكل السابع). وكان الجزء المتاح للبرامج 54.8 مليون دولار في عام 2014 و54.2 مليون دولار في عامي 2015 و2016.

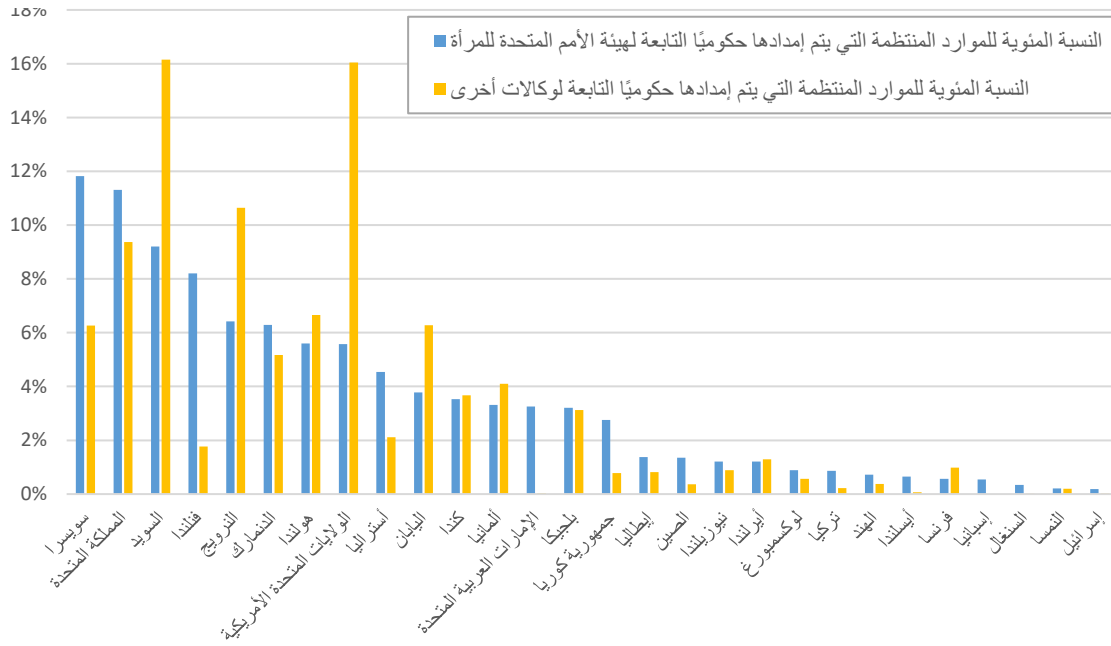
الشكل السابع: مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالموارد المنتظمة في الفترة 2012-2016 بملايين الدولارات

¹² وهذا الاعتماد مخصص وفقاً لقرار اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دورتها الرابعة والأربعين في آذار/مارس 2004. ويعتمد الجزء المخصص لبرنامج الموارد المنتظمة على المجموع الكلي للميزانية المؤسسية والموارد المنتظمة المتاحة. وخلال الفترة 2018-2019 سوف تتساوى الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة مع إجمالي الموارد المنتظمة القابلة للبرمجة المتاحة بفارق 203.8 مليون دولار لتغطية متطلبات المكتب الدولي.



50. وشهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى انخفاضا في مساهمات الموارد المنتظمة في عام 2015. وفي عام 2016، استؤنف النمو في الموارد المنتظمة: وعززت 46 دولة من الدول الأعضاء دعمها، حيث تضاعفت تسعة بلدان مساهماتها في المنظمة غير أن وتيرة نمو الموارد المنتظمة لا تزال أبداً مصادر الإيرادات، باستثناء الاشتراكات المقررة، التي ظلت مستقرة خلال هذه الفترة.

الشكل الثامن: نسبة مساهمة الموارد المنتظمة الحكومية في إجمالي إيرادات الحكومة من الموارد المنتظمة في عام 2016



51. وتجدر الإشارة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالمقارنة مع دعم الدول الأعضاء للوكالات الأخرى، تتفاسم قيم محورية فيما يتعلق بدعم الموارد المنتظمة (انظر الشكل الثامن). وقد أعطت عدة دول أعضاء الأولوية للاستثمارات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال تمويل الموارد المنتظمة أو الدعم المرن بالموارد الأخرى، إلا أن بعض المساهمين الرئيسيين في وكالات الأمم المتحدة الشقيقة يقدمون حصصاً أقل بكثير من مساهمات الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو عامل يعوق حالياً مسار نمو الموارد المنتظمة للهيئة. ومن المثير للاهتمام أن الدول الأعضاء المعنية، نظراً لصغر حجم ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بالوكالات الأخرى، فإن سد هذه الفجوة لن يتطلب زيادات تدريجية كبيرة.

52. وفي حين شهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نمواً في مساهمات الموارد المنتظمة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة على السواء، فإن وتيرة النمو كانت أبطأ من معدل النمو في الموارد الأخرى. وعلى الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أثبتت قدرتها على الاستفادة من الموارد الأخرى بشكل فعال من المساهمات المحدودة في الموارد المنتظمة أو من مساهماتها المحدودة (انظر الفقرة 48)، فإنه لا يمكن أن تحل محل إدارة الموارد البشرية هيئة تنظيم المرأة لتمكينها من تنفيذ ولايتها المركبة.

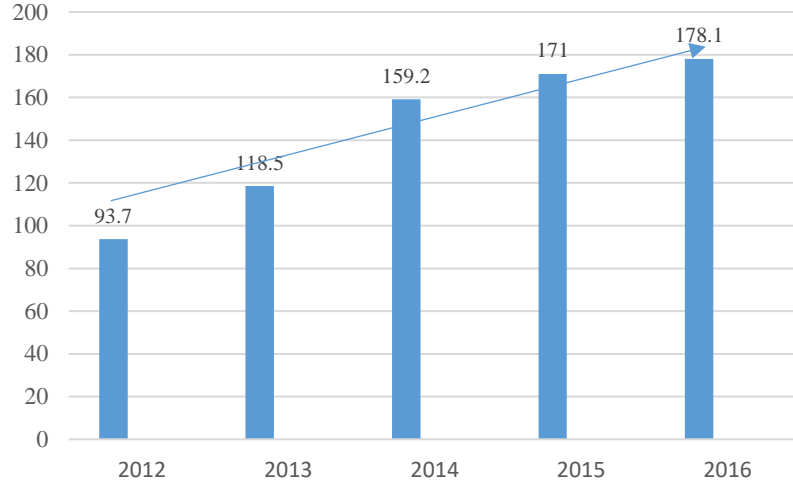
53. ولا تزال الإرادة السياسية واضحة لدعم قدرة الهيئة. وقد أبدى العديد من المانحين اهتماماً غير رسمي بتوسيع نطاق الموارد المنتظمة المدعومة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وربما إلى مضاعفة المساهمات في الموارد المنتظمة. وعلاوة على ذلك، يمكن توسيع سجل حافل بالنجاح في إشراك غير الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن المتوقع أن تدعم هذه العوامل مسار النمو التصاعدي لإيرادات لوائح الموارد المنتظمة خلال الفترة 2017-2019. ومع ذلك، يظل تحفيز الموارد المنتظمة على أعلى جدول أعمال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

اتجاهات الموارد الأخرى

54. وقد تجاوز نمو الموارد الأخرى نسبة النمو في الموارد المنتظمة. وقد تضاعفت تقريباً المساهمات المقدمة من الموارد الأخرى منذ عام 2012 (انظر الشكل التاسع)، مما يمثل زيادة كبيرة في الأثر بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تأثر هذا النمو بما يلي:

- زيادة القدرة البرنامجية على إدارة البرامج الواسعة النطاق التي تنفذ مع الوكالات الأخرى والتي تؤدي إلى التأثير التحويلي.
- تحسين النظم البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين نوعية المقترحات وتسريع وتيرة بدء البرنامج وتقديم تقارير عالية الجودة وفي الوقت المناسب وضمان إدارة الغش وتحسين القيمة مقابل المال وضمان نتائج المراجعة النظيفية.

الشكل التاسع: مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالموارد الأخرى في الفترة 2012-2016، بملايين الدولارات



55. وستؤدي الاتجاهات الأخيرة للنمو السنوي في الموارد الأخرى من الحكومات والاتحاد الأوروبي والزيادات الصحية الحالية في خطوط أنابيب التمويل الصعبة والميسرة إلى مبادرات البرامج الرئيسية والبرامج الأخرى إلى زيادة الزيادات المتوقعة في الإيرادات من الموارد العادية خلال الفترة 2017-2019.

اتجاهات القطاع الخاص في الموارد المنتظمة والموارد الأخرى

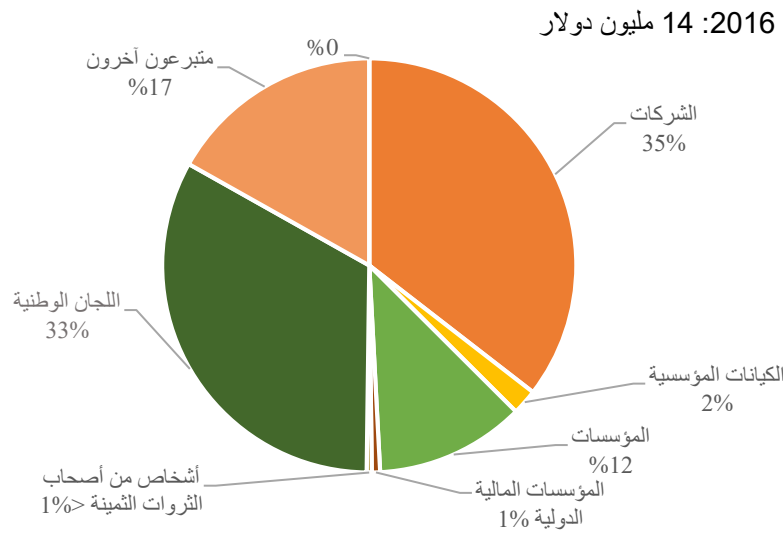
56. وتمثل المساهمات المقدمة من المانحين غير التقليديين، بما في ذلك الشركات والمؤسسات واللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نسبة صغيرة ولكنها متنامية من الموارد الإجمالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد تضاعفت في عام 2016 وتمثل 14 مليون دولار.

57. وفي عام 2016، وبنسبة 345 بالمائة، شكلت المساهمات المقدمة من الشركات أكبر نسبة من الإيرادات في هذا القطاع، تليها اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بنسبة 33 في المائة (انظر الشكل الحادي عشر). ويشمل هذا الأخير تقديم العطاء الفردي، بما في ذلك مجموعة متزايدة من العطاءات الناجمة عن أنشطة التسويق المباشر التي تضطلع بها اللجان الوطنية، والمساهمات المقدمة من الشركات على حد سواء التي تطلبها اللجان الوطنية، فضلا عن التماس مشترك من الشركات العالمية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

58. وفي أوائل عام 2017، أكملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما لمناظر جمع الأموال حيث تعمل لجانها الوطنية فضلا عن أسواق أخرى ذات نمو مرتفع. واستنادا إلى التقييم، جرى تقييم إمكانات اللجان الوطنية على زيادة العطاءات الفردية والشركات خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-

2021، ومع مراعاة القيود الحالية على الموارد، ستتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجاً تدريجياً لإعطاء الأولوية لدعمها والجهود التي تبذلها لجانها الوطنية لجمع التبرعات من القطاع الخاص. ويشمل ذلك تقديم الدعم لبرامج جمع التبرعات المباشرة التي تقدمها اللجان الوطنية (بما في ذلك اكتساب المانحين والاحتفاظ بهم وتعظيم القيمة) فضلاً عن جهودهم في مجال تقديم العطاءات.

الشكل العاشر: 2016 الإيرادات من المصادر، باستثناء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة



IV. استراتيجية تعبئة الموارد

59. ويلخص الفرع السابق اتجاهات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تعبئة الموارد. ويقدم هذا القسم استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان قدرة الهيئة على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

60. ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجية منظمة لتعبئة الموارد لفترة الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وهو يستند إلى تحليل الاتجاهات الواردة في القسم الثالث، ونهج قطاع الإيرادات المتميزة، وتحليل المخاطر والفرص لكل قطاع، والبحوث في اتجاهات السوق والديناميات لتحديد النمو المحتمل في كل قطاع. والآن في عامها السادس، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلاً متعمقاً يستند إلى السنوات السابقة لإبلاغ نهجها في تعبئة الموارد.

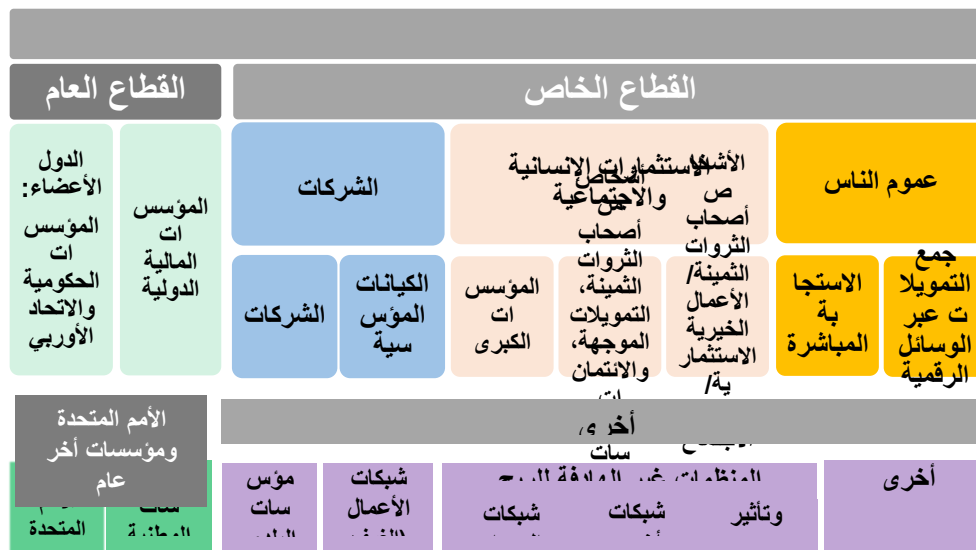
تجزئة وتحليل المخاطر والفرص

61. وستشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة عدة فئات من قطاعات المانحين لدعم التنفيذ الكامل لولايتها:

- i. والدول الأعضاء والقطاع العام بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية؛ التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والبرامج المشتركة والصناديق المشتركة؛
- ii. القطاع الخاص، بما في ذلك: الشركات ومؤسسات الشركات؛
- iii. الأفراد أصحاب الثروات الصافية وأموالهم وصناديقهم الائتمانية ومؤسساتهم، فضلاً عن قدراتهم في مجال الأعمال الخيرية والمستثمرين المؤثرين؛
- iv. الجمهور العام من خلال العطاء المباشر رداً على التسويق المباشر، وجمع التبرعات الرقمية، بما في ذلك إعطاء الموظف. و
- v. الجهات المانحة الأخرى بما في ذلك المجموعات الرئيسية غير الربحية والمدن الكبيرة.

62. وتختلف شروط النجاح ومتطلبات القدرات من قطاع إلى آخر. فعلى سبيل المثال، يتطلب رفع الموارد المنتظمة من الدول الأعضاء نهجاً واستثمارات واستراتيجيات مختلفة عن تأمين دعم الأفراد ذوي القيمة العالية، أو توليد الإيرادات من خلال جمع التبرعات الرقمية. وقد تم تقييم ذلك بعناية وإدراجه في التحليل الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية (انظر الشكل الحادي عشر).

الشكل الحادي عشر: تدفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقطاعات إيراداتها



63. وفي إطار تطويرها لاستراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بها، اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعملية تحليل من القاعدة إلى القمة، مصنفة حسب القطاعات، لتحديد المخاطر والفرص والتوقعات والخطط المعقولة. وفي إطار بحث إمكانية أن يكون كل قطاع تدفقا فعالا للإيرادات بالنسبة للمنظمة، أخذ في الاعتبار خصائص هذا الجزء، والخصائص المطابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتصل بهذا الجزء، وقد تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد تسارعت وأقل والتوعية بالتكاليف، والخبرة المحددة المطلوبة للنجاح في المشاركة، ومن ثم سرعة النمو المحتملة ومنهجيات تعبئة الموارد.

64. كما قام تحليل المخاطر والفرص في كل قطاع بإخطار العملية. وكان الهدف هو الحد من التعرض للمخاطر وزيادة القدرة على الاستفادة من الفرص. إن استعراض المخاطر والفرص لكل قطاع يقاس بالأثر، ومدى ملاءمة المخاطر، وجدوى الفرص (انظر الشكل الثاني عشر).

الشكل الثاني عشر: التأثير، والمخاطر، وإطار الجدوى

		التأثير		
		منخفض	متوسط	مرتفع
احتمالية المخاطر	مرتفع			
	متوسط			
	منخفض			
		التأثير		

	مرتفع	متوسط	منخفض
مرتفع			
متوسط			
منخفض			

تحديد الأولويات والاستراتيجية

65. وتتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خلال فترة الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، أن تشهد أعلى سرعة نمو لكل قطاع من خلال مشاركة القطاع الخاص، في حين أن معظم التمويل سيستمد من شراكاتها مع الدول الأعضاء.

66. وساعدت موازنة المخاطر والفرص على إعطاء الأولوية للقطاعات التالية، من بين القطاعات التي أبرزها الشكل الحادي عشر، على النحو التالي:

- ولا تزال الدول الأعضاء والحكومات والدعم المتعدد الأطراف (الاتحاد الأوروبي) أساسية، وينبغي أن تشهد تقدماً معقولاً في السنوات المقبلة. وسيظل نمو مساهمات الموارد المنتظمة والموارد الأخرى المقدمة من الحكومات تقدماً وضرورياً لنجاح الهيئة.
- وستستمر الجهود المبذولة لتحقيق الأداء الموحد، في حين تم تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الإنجاز، ومن ثم ستشهد برامج الأمم المتحدة المشتركة وصناديق التمويل المشتركة معدل نمو أسرع.
- وبسبب المشاركة الاستباقية والموسعة مع القطاع الخاص، ستشهد مصادر الإيرادات غير التقليدية أسرع وتيرة النمو، نظراً لأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستعدة تماماً لتكون شريكا في الاختيار، على افتراض أنها يمكن أن تعزز الجهود الرامية إلى إشراك الشركات والمؤسسات، وبدء المشاركة مع الأفراد ذوي القيمة العالية، مع بناء قاعدة متنامية من دعم الجمهور العام.
- وستؤدي اللجان الوطنية دوراً متزايداً، ولا سيما في عدد قليل من البلدان التي سيأتي فيها النمو من الشركاء العالميين أو الشركاء الخيريين الذين يسعون إلى الحصول على عطاءات مواتية، أو من التوسع التدريجي وحملات مشاركة المتبرعين الفرديين المهنية.
- وستواصل التعامل مع التمويل العام الآخر، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، كشركاء وقد يصبحوا شركاء أساسيين (انظر المرفق باء). إلا أنه من غير المتوقع أن تكون مصدراً رئيسياً لتمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

67. وستكون الاستفادة من أوجه التآزر بين هذه القطاعات الفرعية أساسية للاستراتيجية الرامية إلى تسريع وتيرة النمو وتقليل الاستثمارات المطلوبة إلى أدنى حد ممكن.

68. وفي حين أن كل قطاع له مخاطر وفرص محددة، فإن هناك ثلاثة عوامل ذات أولوية للنجاح يجب الإلمام بها لتقديم الإسقاطات الموضحة أدناه:

- التزام الدول الأعضاء الجماعي بزيادة المساهمات في الموارد المنتظمة
- التعديلات على نهج تعبئة الموارد والاستثمارات
- الجهود المستمرة المتعلقة بتنفيذ البرنامج

69. وباختصار، في حين أن النمو السابق يعود إلى زيادة استثمارات الدول الأعضاء، فمن المتوقع أن تستمر هذه الاستثمارات في النمو بوتيرة معقولة تتناسب مع متوسط السنوات الخمس الماضية، ولكن النمو المستقبلي سيستفيد أيضا من تنويع مصادر الإيرادات، مع أسرع وتيرة النمو في إيرادات القطاع الخاص.

تطوير التوقعات

70. وحددت الزيادات المحتملة في الإيرادات من كل قطاع وأدرجت في سيناريوهات على أساس الاتجاهات السابقة وإمكانات السوق ومدى احتمال المخاطر وجدوي اغتنام الفرص عن طريق تعديل نهج تعبئة الموارد ومستويات الاستثمار. وقد ساعد ذلك على تحديد السيناريو الأكثر معقولية للإسقاطات، على النحو المبين في الجدول الرابع.

الجدول الرابع. معدل النمو السنوي المركب المتوقع لكل قطاع

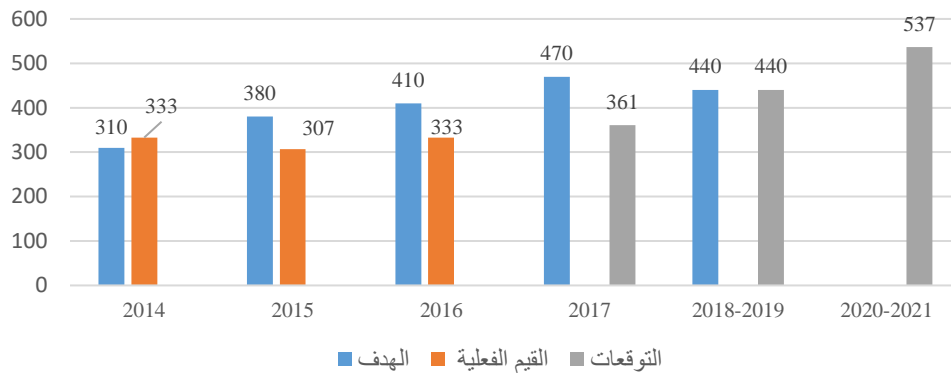
اللائحة الوطنية والعطاء الفردي	الأفراد أصحاب الثروات الصافية	المؤسسات	الشركات	البرامج المشتركة للأمم المتحدة	الموارد الأخرى الحكومية	الموارد المنتظمة الحكومية	
32%	+12M	56% (28% لعام 2017-2021)	32%	16%	9.10%	8.45%	-2016 2021
34%	+5M	100% (41% لعام 2017-2021)	34%	18.5%	10.9%	9%	-2016 2019

		2017- (2021)					
--	--	-------------------------	--	--	--	--	--

71. وهذه التوقعات، التي تم تطويرها حسب القطاع، تقدم بشكل جماعي زيادة سنوية بنسبة 12 في المائة بين عامي 2016 و2021؛ وهو هدف طموح واقعيًا.

72. ومن المتوقع بالتالي أن يلبي التمويل من المصادر العامة والخاصة مطالب الميزانية المؤسسية في فترة السنتين 2018-2019 البالغة 880 مليون دولار، مع توقع زيادة الإيرادات الإجمالية إلى 537 مليون دولار سنويًا في المتوسط لفترة السنتين 2020-2021، بما في ذلك 74 مليون دولار من القطاع الخاص في المتوسط سنويًا.

الشكل الثالث عشر: مقارنة الهدف السنوي مقابل إجمالي الموارد الفعلية في الفترة 2014-2016 والتوقعات السنوية للفترة 2018-2021



73. ومن المتوقع أن تصل المساهمات في الموارد المنتظمة والموارد الأخرى من الدول الأعضاء (باستثناء الموارد المنتظمة والموارد الأخرى من المصادر الأخرى) إلى 352 مليون دولار بحلول عام 2019، وهي بمثابة نقطة منتصف الطريق في الخطة الاستراتيجية، وربما 408 ملايين دولار بحلول عام 2021. ومن خلال البرامج المشتركة والصناديق المجمعة مع منظومة الأمم المتحدة، تتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة معدل نمو سنوي متحفظ يبلغ نحو 19 في المائة من عام 2017 إلى عام 2019 ومزيد من التوسع إلى عام 2021.

74. وتتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه بحلول عام 2019، ستساهم الشركات والمؤسسات المؤسسية بمبلغ 12 مليون دولار سنوياً، في حين تؤمن المؤسسات الكبرى 13 مليون دولار، وتزيد مساهمات الأفراد ذوي الأصول المرتفعة والمؤسسات الصغيرة إلى 5 ملايين دولار، مع إيرادات اللجنة الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع العطاء المباشر وجمع التبرعات الرقمية) إلى 5 ملايين دولار.

75. ولتحقيق هذه الإسقاطات، يجب إدخال تعديلات على الطريقة التي تتبع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة كل جزء من الإيرادات. ومن شأن الافتقار إلى الاستثمارات والتعديلات أن يجلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى سيناريو أسوأ، ويقدر أنه سيؤدي إلى زيادة بنسبة 5 في المائة سنوياً بدلاً من الزيادة السنوية المتوقعة بنسبة 12 في المائة في الفترة بين عامي 2016 و2021. وترد أدناه العوامل الحاسمة للنجاح في تحقيق النمو المتوقع.

مشاركة القطاع العام: عوامل حاسمة للنجاح

76. الموارد المنتظمة من الدول الأعضاء: ومن المتوقع أن يكون اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وبالتالي المواعمة بين دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منظومة الأمم المتحدة عاملاً حاسماً في دعم التزام الدول الأعضاء بزيادة عدد موظفيها بصورة جماعية حيث بلغ متوسط المساهمات السنوية 8.45 في المائة بين عامي 2016 و2021 ومعدل نمو سنوي قدره 9 في المائة بين عامي 2017 و2019. ومن عوامل النجاح الحاسمة الأخرى ما يلي: (1) العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لتعزيز حالة الاستثمار في الموارد المنتظمة؛ (2) مواصلة إثبات أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكالة قوية وشريك برنامج موثوق به؛ و(3) تعزيز الرؤية لتشجيع دعم دافعي الضرائب في البلدان المانحة.

77. الموارد الأخرى من الحكومات: ولزيادة التمويل الحكومي من الموارد الأخرى (باستثناء مصادر الموارد الأخرى) بنسبة 9.1 في المائة سنوياً بين عامي 2016 و2021، وستصل إلى 172 مليون دولار بحلول عام 2019، ستضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما يلي: (1) تنفيذ مبادرات البرامج الرئيسية الخاصة بها على نحو مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتسويقها وتنفيذها على نحو ملائم بما في ذلك المشاركة المستمرة من جانب الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين في عملية الطاولة المستديرة التي أُنشئت فعاليتها في عام 2017¹³، ومن خلال المشاركة القطرية والإقليمية بدعم من الحكومات المضيفة؛ (2) توفير الدعم السياسي على جميع المستويات من خلال الحوار والتنسيق؛ (3) لا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة معترف بها كشريك برنامجي موثوق به ومحفز للعمل التحويلي والجماعي؛ (4) أن تنشئ المنظمة القدرات المناسبة وهياكل الدعم في البلدان والمناطق والمقرات الرئيسية؛ و(5) ضمان رؤية أفضل لتأثيرها لتشجيع دعم دافعي الضرائب في البلدان المانحة.

78. البرامج المشتركة للأمم المتحدة: ولزيادة البرامج المشتركة بنسبة 16 في المائة سنوياً في المتوسط بين عامي 2016 و2021، وستصل إلى 50 مليون دولار في عام 2019، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم إنشاء برامج مشتركة فعالة بشأن المساواة بين الجنسين. وستقوم بذلك عن طريق دعم تقييمات المساواة بين الجنسين وتحليلاتها في التقييمات القطرية المشتركة، وإدراج نتائج واضحة للمساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومجموعات النتائج المشتركة المعنية بالمساواة بين الجنسين لمعالجة النتائج. وستعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة أدوار تيسير الفرق الإقليمية والقطرية وتوليد الدعم السياسي من المانحين والحكومات والشركاء الآخرين محلياً. وكشرط لهذا الدور، ستطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان أن تكون لديها باستمرار القدرة على العمل كجهة داعية للبرامج المشتركة بين الجنسين لدعم تنميتها وتنفيذها، وأن تكفل اعتبار هيئة

¹³ وكما ذكر في تقرير المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2017 والموجه إلى المجلس التنفيذي، عقدت اجتماعات طاولة مستديرة للجهات المانحة للأمم المتحدة لثلاثة من مواند الاستثمار الأجنبي، مما أسفر عن ثمرات قادمة على مدى عدة سنوات بقيمة 40 مليون دولار تقريباً. وقد تم تسجيل تعهدات بسيرة بقيمة 35 مليون دولار إضافية.

الأمم المتحدة للمرأة وكالة موثوقة ومحفزة شريك البرنامج مع القدرة المناسبة وهيكل الدعم.

79. الاشتراكات المقررة: وبالنسبة لفترة السنتين 2018-2019، تستعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمداومات اللجنة الخامسة بشأن زيادة صغيرة في الاشتراكات المقررة في عام 2018.

مشاركة القطاع الخاص: عوامل حاسمة للنجاح

80. الشركات والمؤسسات: ولهيئة الأمم المتحدة للمرأة سجل حافل من الشراكة مع القطاع الخاص. ولكي تنمو مساهمات الشركات والمؤسسات الأساسية من 5 ملايين دولار في عام 2016 إلى 12 مليون دولار في عام 2019، وربما تزيد من ذلك، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يلي: (1) استخدام نماذج التوعية المتسارعة للمساعدة في توسيع نطاق المشاركة وذلك دعماً لأولويات الخطة الاستراتيجية الرئيسية، مثل منصات العمل الجماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي ستبدأ في عام 2017؛ (2) الاستفادة من مساهمات القطاع الخاص للمساعدة في تمويل القدرة على جمع الأموال من القطاع الخاص، مما يكفل قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الاتصال وإدارة الحسابات؛ (3) مواصلة تحقيق النجاح الأخير مع توظيف الأقران على المستوى العالمي؛ (4) تنفيذ مبادرات عالية القيمة وعالية الأثر مع الشركات الشريكة في موازنة تامة مع أولويات البرنامج.

81. ولإشراك قوة قطاع الأعمال خارج نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات أو مكتب العمل الخيري، وتأمين الدعم المالي والتأثير البرنامجي الواسع، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإطلاق أكثر من منصة عمل جماعية في عامي 2017 و2018، بهدف تعبئة أنشطة واسعة النطاق، ذات زخم على نطاق القطاع، وتبني 8 شراكات مبتكرة تعزز خبرات القطاع الخاص وأصوله¹⁴.

82. المؤسسات الكبرى: ومن أجل زيادة المنح المقدمة من المؤسسات الكبرى من 1.6 مليون دولار في عام 2016 إلى 15 مليون دولار في عام 2021، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على توسيع نطاق التعاون الناجح، ولا سيما في سياق مؤشرات الاستثمار الأجنبي، التي يسفر بعضها بالفعل عن خطة عمل صحية للفترة 2018-2019. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الهيئة محادثاتها المستمرة بشأن السياسات والمشاركة مع المؤسسات المستهدفة، سواء من خلال توسيع الشراكات مع المانحين الحاليين أو من خلال تقديم شركاء تمويل جدد بين أفضل 20 مؤسسة من الموظفين ذوي المهارات المهنية.

83. العملاء من ذوي الأرصدة المالية الضخمة: مع ما تم تحقيقه من إيرادات تقدر بـ 50,000 دولار في عام 2016 من العملاء من ذوي الأرصدة المالية الضخمة، قدمت المؤسسات والصناديق الائتمانية الصغيرة تدفق إيرادات متناهي الصغر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي لم يُستهدف من قبل. تهدف الهيئة لتنمية ذلك النطاق ليصل إلى 5 ملايين دولارًا أمريكيًا بحلول عام 2019 مع تحقيق مزيد من النمو فيما بعد. وذلك من خلال الاستراتيجيات التالية: (1) تحديد وزيادة شبكات الدخول واستكشاف توظيف الأنداد: (2) تطوير نظم إدارة العملاء، وقدرات التوعية وأساليب الإنشاء المشترك: (3)

¹⁴ وفي حزيران/يونيه 2017، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن منهاج العمل الجماعي بشأن القواعد والمواقف والقوالب النمطية مع إطلاق تحالف #Unstereotype بهدف حشد صناعة الإعلان ووسائل الإعلام الرقمية في جميع أنحاء العالم لإنهاء القوالب النمطية وتعزيز التصوير التدريجي في الإعلان برؤية تهدف إلى تقديم تغيير قابل للقياس بحلول عام 2020. وفي أيلول/سبتمبر 2017، ستشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ منهاج العمل الجماعي المتعلق بالابتكار والتكنولوجيا لصالح النساء والفتيات، وذلك بعدد أول اجتماع للتحالف العالمي للابتكار من أجل التغيير. وتحتضن هيئة الأمم المتحدة للمرأة منهاج عمل جماعي ثالث بشأن النوع والاستثمار. انظر أيضا المرفق باء "من التمويل للماليات" بشأن الاستفادة من القوات المالية.

وتنظيم إعلانات تبرعات وفرص الاعتراف رفيعة المستوى: (4) ورفع الاستقطاعات الضريبية في الأسواق الرئيسية من خلال لجانها الوطنية.

84. اللجان الوطنية والعطاء الفردي: لضمان تحقيق النمو من 5 ملايين دولار في عام 2016 إلى 12 مليون دولار في عام 2019 مع تحقيق مزيد من نمو الإيرادات فيما بعد من اللجان الوطنية والمنبرعين الفرديين، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ب: (1) دعم اللجان الوطنية من أجل إضفاء الطابع المهني على جمع التبرعات؛ (2) الاستثمار في الدول التي تم تحديدها والتي تُظهر عائد كبير للاستثمار (3) وتنمية تدفقات الإيرادات من خلال التسويق المباشر وتعهّد حملات التبرعات، والتي يتم القيام بها على المستوى العالمي والوطني.

85. من المتوقع أن يصبح التمويل المبتكر موردًا آخرًا للإيرادات، تعمل منصة "الشراء من المرأة" التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي أطلقت في رواندا في عام 2016 جنبًا إلى جنب مع مبادرات أخرى لتمكين الأعمال التجارية التي تملكها المرأة للدخول بشكل استباقي في مجال التوريدات العامة على الرفع من سوق التوريدات العامة وذلك لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. يعد ذلك تدفق مالي هائل للرفع: عالميًا، تتراوح حسابات التوريدات العامة من 10 إلى 33% من إجمالي الدخل العام¹⁵. لقد استبعدت الأعمال التجارية التي تملكها المرأة بشكل كبير من ذلك السوق الضخم، بنسبة 1%. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى نقص إمكانية الوصول إلى معلومات حول المناقصات، وفهم الإجراءات والقدرة على تلبية المتطلبات.

المسؤولية المالية في مواجهة المخاطر

86. بينما تم التراجع عن تلك التقديرات بحرص، فإن توقع إيرادات لمنظمة نامية وحديثة العهد يعد أكثر تحديًا مما هو الوضع مع المؤسسات الراسخة. لموازنة ذلك مع الحاجة إلى الحفاظ على سلامتها المالية، اختارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما مضى أن تنتهج أسلوبًا طموحًا لتحديد الهدف مع البقاء مسؤولة ماليًا. تتمتع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمعايير تخطيط للطوارئ كجزء من التنفيذ وهي ما تقوم به هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ممولة طوعيًا. تعتمد مخصصات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العائد المتوقع من المنبرعين، وعندما تكون التوقعات أقل من الإسهامات الحقيقية، يتم اتخاذ تدابير الطوارئ مثل تجميد أماكن العمل الشاغرة وتقليل المخصصات غير الموجهة لطاقتهم العمل. تراقب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب اتجاهات الإيرادات شهريًا، وذلك لضمان مناسبة المخصصات للموارد المتاحة.

من التمويل إلى توفير التمويل

87. تركز استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعبئة الموارد، السابق وصفها، على تعبئة الإسهامات التكاملية لتلبية أهداف ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة المؤسسية. المراحل التالية التي سيتم القيام بها للوصول إلى استراتيجية تمويل طويلة المدى مطورة بشكل كامل هي عبارة عن تدفقات

¹⁵ كما ذكر معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. انظر: <https://piee.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/how-large-public-procurement-developing-countries>

مالية مختلطة (تجمع الموارد مع المساعدة الرأس مالية) وتدفقات مالية تعزيرية واسعة النطاق. يقدم المرفق ب حالة الاستكشافات الأولية لأجندة تعبئة المورد التكميلية تلك.

v. الملخص

88. ذكرت اللجنة التنفيذية لعام 2016 في قرارها 2016/4 المتعلق بصندوق التنمية المستدامة أن "الحاجة لدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة جوهرية وأن وظائف دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد ازدادت. " يعتمد العمل المعياري والتنسيقي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سواء كان ذلك في المنظمات الحكومية الدولية أو مستوى منظومة الأمم المتحدة أو في البرامج داخل الدولة، وأدائها البرامجي على قدرتها على زيادة إسهامات الموارد المنتظمة والحفاظ عليها وعلى زيادة تمويل المصادر الأخرى.

89. نتيجة لتقرير صندوق التنمية المستدامة لعام 2016 (UNW/2016/8)، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ استراتيجيات قامت بشكل فعال ب: (1) زيادة إنجاز البرنامج؛ و(2) تعزيز خطة عملها لعام 2017 واستخدام الموارد المنتظمة بشكل تحفيزي لتقليل الفجوة التمويلية من المصادر الأخرى لتعويض 285 مليون دولار المتوقعين إلى 111 مليون دولار على أرض الواقع في 2017؛ و(3) تسريع جهود تطوير خطوات تعهد الاكنتاب، بما في ذلك الصياغة المستمرة لمبادرات البرامج الرئيسية؛ و(4) استخدام المبالغ المخصصة على أساس مواضيعي وذلك لضمان نمو متوازن للحفاظ بما في ذلك توفير التمويل الأولي، وتوزيع الموظفين قصير الأجل وزيادة القدرة على الاستجابة للطوارئ وتمكين التوزيع طويل الأجل لتعزيز قدرة لمكتب القطري؛ و(5) إطلاق آلية جديدة لتعبئة الدعم بالنسبة للأساليب البرنامجية.

90. قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمراجعة استراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بها وذلك لدعم التنفيذ الشامل لخطة الاستراتيجية 2018-2021. تتوقع الهيئة تحقيق نمو في الإيرادات بمتوسط 12% سنوياً، حيث يتحقق ذلك بشكل كبير من خلال الدخول السباق للأسواق الجديدة أو التي تحت الاستثمار في القطاع الخاص (مثل المؤسسات، والعملاء من ذوي الأرصد المالية الضخمة، واللجان الوطنية، والدعم العام من الجمهور، والنمو المستمر في إسهامات الأعمال التجارية) بالإضافة إلى النمو في البرمجة المشتركة مع شركاء منظومة الأمم المتحدة. تظل الدول الأعضاء هي المورد الرئيسي لدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المتوقع وجود نمو مستمر لكنه ليس سريع في إجمالي النمو السنوي المقدر ب 8.75% من إسهامات الدول الأعضاء في الموارد المنتظمة والمصادر الأخرى (9% في 2017-2019).

91. تشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة شركاء الحكومة للانخراط المسبق في الجهود الجمعي وذلك لتحقيق زيادة سنوية ب 9% على الأقل في الموارد المنتظمة وتمويل المصادر الأخرى من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خاصة في ضوء ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضئيلة.

الأمر الذي يعني أن هناك حاجة لزيادات صغيرة تدريجية. كما أن الدول الأعضاء مدعوة أيضاً لدعم تمويل آليات التمويل المجمعّة وتوفير مصادر أخرى مرتفعة الجودة ومرنة وذات توقيت مناسب جنباً إلى جنب مع أولويات الهيئة الاستراتيجية.

92. تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحصول على دعم من اللجنة التنفيذية والدول الأعضاء من أجل زيادة إسهامات الموارد المنتظمة حيث أنها تمثل أفضل تمويل في الجودة، حيث أنه هو الذي يدعم تنفيذ كافة النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية والتي تعد جوهرية لتقديم الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. تزود الموارد المنتظمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقدرة المؤسسية على التخطيط المستقبلي وعلى أن تكون سريعة الاستجابة واستراتيجية: وعلى تعزيز الرقابة والمسؤولية: وتطوير آتساق وتنسيق منظومة الأمم المتحدة: رفع الموارد الأخرى لتقديم تمويل محدد التوقيت من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

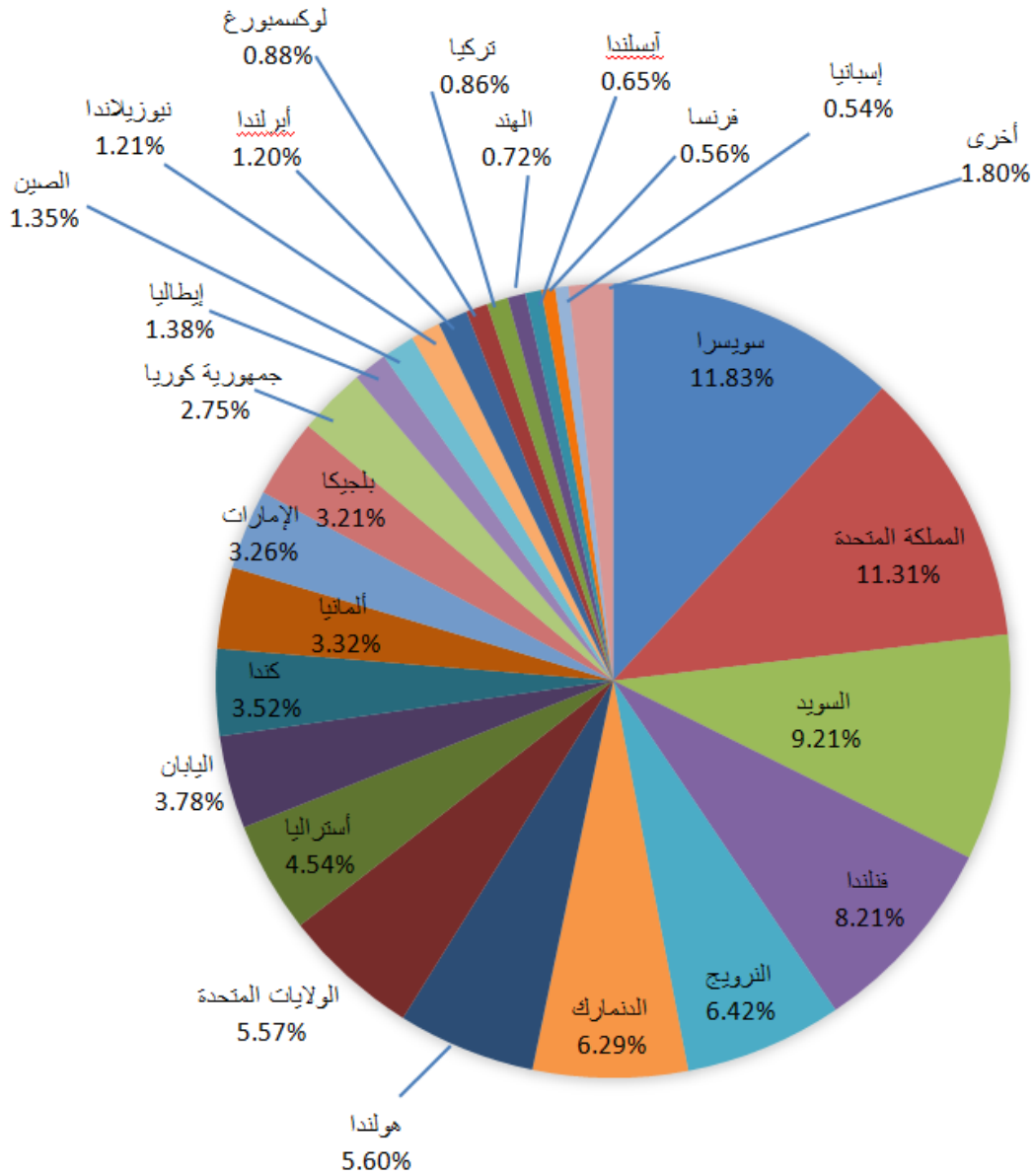
93. بالنظر إلى الإسهامات المحدودة جداً التي تم تقييمها حالياً والمخصصة لدعمها المعياري وولايات التنسيق في نظام الأمم المتحدة، نشجع الدول الأعضاء على دعم الزيادة المطلوبة في الإسهامات التي جرى تقييمها لعام 2018-2019.

94. وأخيراً، تستطيع الدول الأعضاء المساعدة في الحد من تكاليف المعاملة وجوانب عدم الكفاءة من خلال تنسيق القواعد والإجراءات لكي تحد من عدد الاتفاقات الخاصة بكل متبرع مما يؤدي إلى تكاليف تعامل أعلى وفقدان قدرات فعالية ودعم تقديم التقارير المبسطة والمنسقة لعدة متبرعين.

95. تتعامل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقدير مع عملية صندوق التنمية المستدامة والفرصة التي تقدمها للامتثال الاستراتيجي لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام 2018-2021 والسماح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بلعب دور مركزي في دعم التنفيذ الكامل والفعال والمتسارع لإعلان بكين ومنصة العمل والتنفيذ الحساس للجنس لجدول أعمال 2030.

الملحق أ

توزيع إسهامات الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الحكومات في عام 2016

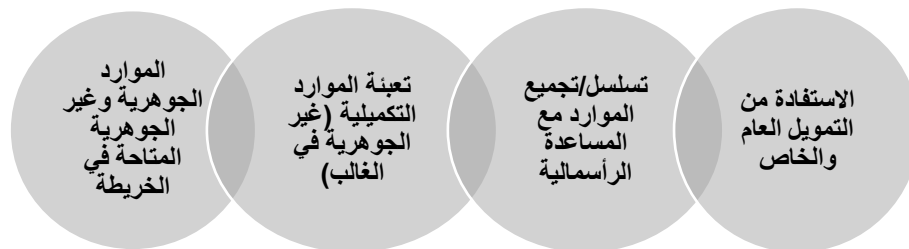


الملحق ب:

من الموارد المالية إلى التمويل

1. بموجب تقرير صندوق التنمية المستدامة لعام 2016، فقد تبنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموذج نضوج من ثلاث خطوات يضع إطاراً لقدرتها على الانخراط في حوار منظم بشأن مسألة التمويل، وفي المرحلة الثالثة، تستطيع المؤسسة الانتقال من مجرد النظر إلى مصدر واحد للتمويل، (على شكل منح من متبرعين في العادة، والذين قد يكونون حكومات ومؤسسات وقطاعاً خاصاً) إلى عدة مصادر للتمويل (مثل مصادر التمويل المبتكر) والاعتماد على المزيج المناسب من أدوات التمويل لتنفيذ أولوياتها في الخطة الاستراتيجية.
2. بالنسبة إلى فترة السنتين 2015-2016، انتقل الكيان إلى المرحلة 2 من نموذج نضجه، حيث تكثف هيئة الأمم المتحدة للمرأة من استثمارها في تعزيز برامجها وتركيزها لتحقيق أفضل استفادة من ولايتها المركبة بشكل متكامل، ودعم تحويل الالتزامات المعيارية إلى نتائج على الصعيدين القطري والإقليمي. مع دخول هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فترة السنتين 2018-2019، فإنها عمل على تعميق رؤيتها لمسارات الوصول إلى المرحلة 3.
3. يجري وضع هذه الرؤية بالتوازي مع إرشاد مجموعة التنمية في الأمم المتحدة إلى المسار من الموارد المالية إلى التمويل (F2F) والرحلة الموضحة في الشكل 1.

الشكل 1: تحدي الموارد المالية إلى التمويل (F2F)¹⁶



4. تركز استراتيجية تعيّن الموارد لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة المذكورة في القسم الرابع على تعيّن الإسهامات التكميلية لتحقيق أهداف الميزانية

¹⁶ مقتبس من الإرشاد المصاحب لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من الموارد المالية إلى التمويل لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. انظر: <https://undg.org/document/funding-to-financing-undaf-companion-guidance/>

المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. المراحل التالية على مسار الوصول إلى استراتيجية التمويل الكاملة هي التمويل المختلط (الذي يجمع الموارد مع المساعدة الرأسمالية) والاستفادة من تدفقات تمويلية واسعة.

5. يمكن التعرف على أساليب التمويل المختلط بالتشارك مع شركاء التمويل من القطاع الخاص والعام في سياق المشاريع حيث مشكلة وصول المرأة إلى التمويل أساسية، مثل دعم المرأة في الزراعة الحساسة للمناخ أو تمكين رائدات الأعمال. في معظم الحالات، قد يكون هناك تمويل لكن بدون استراتيجية تمويلية: بعبارة أخرى، لن يتم توجيه هذه التمويلات عبر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لكنها ستكون حاسمة في تقديم نتائج. ستكون الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية إلى جانب قطاع التمويل ضرورية في هذا المسعى.

6. إلى جانب التمويل المختلط، سيتم التعرف على مبادرات التمويل المبتكر. من بين هذه المبادرات، سيساعد التعاون مع تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك شركاء إدارة الصحة، على تطوير أدوات استثمارية مؤثرة قد تفيد عوائدها المبادرات المعتمدة على النوع الجنسي، بما في ذلك مبادرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. هذه أحد أهداف منصة العمل الجماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن النوع الجنسي والاستثمار والتواصل ذي الصلة مع مجال التمويل من القطاع الخاص.

7. إن أحد الأهداف الأساسية لمنصة العمل الجماعي بشأن النوع الجنسي والاستثمار سيعتمد على قوة الأصول ومجال إدارة الثروة في القطاع الخاص، وتحديدًا النمو في المستثمرات وصولاً إلى الاستثمار السائد من منظور جنساني وتحفيز القطاع الخاص على تسريع تنفيذ مبادئ تمكين المرأة في مكان العمل وسلسلة الإمداد وسلسلة القيمة العامة. عن طريق الاعتماد على قوة تمويل القطاع الخاص والحاجة إلى حصول المستثمرين على بيانات لتحديد خيارات الاستثمار، تأمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دفع زيادة الشفافية في تقارير التنوع الجنساني والتقدم العام بتحفيز من المستثمرين مع تعزيز الاستثمارات المؤثرة في دعم النساء والفتيات.

8. بالنظر إلى الاعتماد على التدفقات التمويلية الكبيرة من القطاع العام للمساواة بين الجنسين، كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رائدة في التخطيط ووضع الميزانيات المستجيبة جنسانياً. التحليل الجنساني للميزانيات الحكومية أمر أساسي لتحسين التوجيه والوصول إلى زيادة مخصصات التمويل العام لإعطاء الأولوية للتدخلات لصالح النساء والفتيات. في خلال العام الأول من جدول أعمال 2030، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل أكثر من 80 حومة لتكون المساواة بين الجنسين نقطة تركيز مركزية في الخطط والميزانيات الموجهة إلى تطبيق أهداف التنمية المستدامة.